

١٩١/٤١ - مشاكل الأغذية والزراعة

النمو الاقتصادي الوطني والتقدم الاجتماعي في تلك البلدان وبخاصة أفريقيا .

إن الجمعية العامة ،

وإذ تؤكد من جديد أن الحق في الغذاء هو حق عالمي من حقوق الإنسان ينبغي ضمانه لجميع الأفراد ، وإذ تؤمن في هذا السياق بالمبدأ العام القائل بأنه لا ينبغي استخدام الغذاء وسيلة للضغط السياسي ، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي ،

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٤/١٩٨٦ المؤرخ في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٦ والمعنون « البلدان المنكوبة بالتصحر والجفاف في أفريقيا » ،

وإذ تؤكد من جديد كذلك أن صيانة السلم والأمن وتعزيز التعاون الدولي في مجال الأغذية والزراعة من الأمور الهامة بالنسبة لتحسين الأحوال الاقتصادية ودعم الأمن الغذائي ،

وإذ ترحب بالدعم المقدم من مجتمع المانحين الدوليين من أجل التنمية الزراعية في البلدان النامية ، وبالمجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق تميمتها الغذائية والزراعية ،

وإذ تسلّم بالمجهود الإيجابية التي تبذلها البلدان النامية بغية مضاعفة التعاون الإقليمي والأقليمي من أجل زيادة إنتاجها الغذائي والزراعي من خلال تدابير مثل تنسيق سياسات الأسعار ، واستحداث آليات تجارية تفضيلية ، والانطلاق نحو تعزيز الاستراتيجيات الغذائية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ،

١ - ترحب بالاستنتاجات والتوصيات الواردة ، بصيغتها المعتمدة ، في تقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورته الوزارية الثانية عشرة المعقودة في روما في الفترة من ١٦ إلى ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٦ (٤٨) ؛

٢ - تؤكد أن زيادة إنتاج الأغذية في البلدان النامية ستسهم إسهاماً كبيراً في القضاء على الفقر وسوء التغذية وفي تحقيق الاعتماد على الذات ، وتوصي بأن تعطي أولوية أعلى لإنتاج الأغذية في السياسات الإنمائية الوطنية لتلك البلدان ، وبمنح القطاع الزراعي جزءاً أكبر من الموارد المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

٣ - تشدد على الحاجة إلى استمرار وتكثيف الدعم المقدم إلى البرامج والسياسات الرامية إلى زيادة الإنتاج الغذائي والزراعي ورفع مستويات التغذية في البلدان النامية وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً ، وتحت في هذا الصدد المجتمع

إذ تشير إلى الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد والواردين في قرارها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وإلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وإلى قرارها ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وإلى الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث الواردة في مرفق قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ تعيد تأكيد الإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية الذي اعتمده مؤتمر الأغذية العالمي (٤٧) ،

وإذ تؤكد الضرورة الحتمية لإبقاء قضايا الأغذية والزراعة في بؤرة الاهتمام العالمي ،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة النظر في مشاكل الأغذية والزراعة في البلدان النامية على نحو شامل بأبعادها المختلفة وبمناظيرها العاجلة القصيرة الأجل والطويلة الأجل ،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (٣٠) ، الذي التزمت فيه البلدان الأفريقية كما التزم المجتمع الدولي ، في جملة أمور ، بإعطاء الاهتمام ذي الأولوية لإنعاش وتنمية الأغذية والزراعة في أفريقيا وزيادة الموارد اللازمة لذلك ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن الحالة الراهنة للتجارة الزراعية ، التي تنسم بوجود حالات عدم توازن هيكلية ، والحماية ، والإعانات الكبيرة ، المباشرة وغير المباشرة ، وحالات سوء استخدام الموارد ، تضر بجميع البلدان ، وخصوصاً البلدان النامية ،

وإذ تحيط علماً بالأراء التي أعرب عنها خلال دورتها الحادية والأربعين بشأن قضايا التجارة الزراعية الدولية ،

وإذ تؤكد الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه توفير عرض متزايد وموثوق من المدخلات الزراعية وتنمية القوى العاملة ، في تمكين البلدان النامية التي تواجه عجزاً في الأغذية ، ولاسيما أقل البلدان نمواً ، من زيادة إنتاجها المحلي من الأغذية ، ومن ثم تنشيط

(٤٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والأربعون ، الملحق رقم ١٩ (A/41/19) ، الجزء الأول .

(٤٧) تقرير مؤتمر الأغذية العالمي ، روما ، ٥ - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ (مسوروات الأمم المتحدة ، رقم البيع A. 75. II. A. 3) ، الفصل الأول .

الدولي ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو ، على اتخاذ تدابير حاسمة أخرى ، دعماً لجهود البلدان النامية ، من أجل زيادة تدفق الموارد ولاسيما التدفقات التساهلية وذلك ، ضمن جملة أمور ، عن طريق زيادة تبرعاتها المقدمة إلى المنظمات المتعددة الأطراف :

٩ - تحث المجتمع الدولي على إعطاء دعمه الكامل والمستمر للصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتزويده بقاعدة مالية وطيدة ، وتدعو في هذا الصدد إلى زيادة التبرعات لتنفيذ البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى ، المتضررة من الجفاف والتصحر ، الذي يضطلع به الصندوق :

١٠ - تناشد البلدان المانحة زيادة توفير المدخلات الزراعية الأساسية المقدمة في إطار برامجها للمساعدة الإنمائية وبما يتسق مع هذه البرامج :

١١ - ترحب بالالتزامات التي اتفق عليها في الدورة الوزارية الاستثنائية للأطراف المتعاقدة لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، المعقودة في بونتا دل إستي ، أوروغواي ، في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، فيما يتعلق بالتجميد والسحب التدريجي ، والتي تنطبق أيضاً على التجارة الزراعية ، وتعترف بأن الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، التي تراعي جميع المبادئ العامة المنظمة لتلك المفاوضات ، بما في ذلك مبدأ المعاملة التفضيلية والمعاملة الأكثر رعاية ، الوارد في الجزء الرابع من الاتفاق العام ، والأحكام الأخرى ذات الصلة الواردة فيه ، سوف تتناول قضايا التجارة الزراعية بهدف تحقيق المزيد من تحرير التجارة في المزروعات والمنتجات المدارية :

١٢ - تقر بضرورة أن تُدرس بمزيد من التفصيل المشاكل التي تعوق تحرير التجارة الزراعية الدولية ، وترجو من الأمين العام أن يبقي هذه المشاكل قيد الاستعراض ، وأن يقدم تقريراً شفويًا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٧ ، وأن يوفر التقارير ذات الصلة التي تعدها مختلف الأجهزة والمؤسسات والهيئات المختصة الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، للجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٧ :

١٣ - تؤكد أهمية أن تولي المنظمات والوكالات الدولية المختصة أولوية عليا لتنمية الموارد البشرية مع التركيز على التدريب الفني في مجال الإنتاج والبحث الزراعيين والتنمية الريفية لاسيما على مستوى المزرعة :

١٤ - تؤكد الحاجة الماسة إلى تعزيز التعاون الدولي في ميدان نقل التكنولوجيات الزراعية إلى البلدان النامية وتعزيز البحوث ليتسنى باستمرار تحقيق الابتكار والتحسين التكنولوجي بما يتلاءم مع المناخ والتربة والنظم الزراعية ، وتعزيز الخدمات

الدولي ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو ، على اتخاذ تدابير حاسمة أخرى ، دعماً لجهود البلدان النامية ، من أجل زيادة تدفق الموارد ولاسيما التدفقات التساهلية وذلك ، ضمن جملة أمور ، عن طريق زيادة تبرعاتها المقدمة إلى المنظمات المتعددة الأطراف :

٤ - تؤكد في هذا السياق على الحاجة بصفة خاصة إلى زيادة التزامات المعونة المقدمة في مجال الأغذية والزراعة ، وعلى تقديم هذه المساعدة عن طريق المنظمات والبرامج القائمة :

٥ - تؤكد أيضاً أن نجاح جهود البلدان النامية في حل مشاكلها في مجال الأغذية والزراعة في المناظر العاجلة المتوسطة الأجل والطويلة الأجل يتوقف في معظمه على نموها الاقتصادي ، الذي يقتضي بدوره توافر مناخ دولي موات للتنمية ، ويتطلب اتخاذ تدابير دولية ملموسة جديدة لتحقيق هذه الغاية :

٦ - تحث جميع الحكومات والمؤسسات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على اتخاذ تدابير فعالة من أجل التنفيذ السريع والتام لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الذي أقره المجتمع الدولي بأن البلدان الأفريقية بحاجة إلى المزيد من الموارد الخارجية ، وتهدد في هذا السياق ببذل كل الجهود لتوفير موارد كافية لدعم واستكمال جهود البلدان الأفريقية من أجل نمو وتطوير قطاع الأغذية والزراعة عن طريق تشجيع وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية للأغذية أخذاً بعين الاعتبار على وجه الخصوص الدور الذي يمكن أن يقوم به تحسين هذا القطاع في التنمية الشاملة لأفريقيا ، ومع الإحاطة علماً ، في هذا الشأن ، ببرنامج العمل ذي النقاط الأربع الذي أقره المؤتمر الإقليمي الرابع عشر لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المعني بأفريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦^(٤٩) :

٧ - تشدد على الحاجة الماسة إلى تزويد المؤسسة الإنمائية الدولية بالموارد المالية الكافية اللازمة للتغذية العامة النامية لمواردها حتى يتسنى لها تلبية الطلب المتزايد على المساعدة من هذا المصدر ، لاسيما فيما يتعلق بتنمية الأغذية والزراعة :

٨ - تناشد المجتمع الدولي أن يسهم بسخاء في تحقيق الرقم المستهدف للتعهدات التي تعلن لبرنامج الأغذية العالمي عن الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ ، حسبما تحدّد في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، وتحث

(٤٩) انظر : منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، تقرير مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي الرابع عشر المعني بأفريقيا ، ياموسوكرو (كوت ديفوار) ، ٢٠ - ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ (ARC/86/REP) ، الفقرات ٢١ و٤٦ إلى ٥٥ والمرق حاء .

(ج) المساعدة في التعجيل بتعزيز الاستراتيجيات الغذائية الإقليمية ودون الإقليمية عن طريق حفز إجراءات المتابعة النشطة مع جميع الأطراف المعنية بغية تنفيذ التوصيات التي اعتمدت في المشاورات الإقليمية والأقليمية التي نظمها مجلس الأغذية العالمي في عام ١٩٨٦ :

(د) تشجيع إحراز تقدم والمساهمة بفعالية في تنفيذ السياسة المتعلقة بالأغذية والعناصر البرنامجية لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، ولاسيما زيادة الإنتاج الغذائي وتخفيف الجوع ومساعدة الحكومات الأفريقية في تنفيذ أولويات قطاع الأغذية المتفق عليها بصورة متبادلة وذلك من خلال تقديم مساعدة ملموسة وعاجلة دعماً لاستراتيجيات وسياسات الأغذية .

الجلسة العامة ١٠٠

٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

١٩٢/٤١ - البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام بشأن تعزيز كفاية وفاعلية البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية^(٥١) ،

وإذ تؤكد صحة مفهوم البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية وضرورة تعزيز كفايتها ،

١ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام ؛

٢ - تؤيد توصية الأمين العام بأن تقتصر البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية على البلدان التي هي بحق في حاجة إلى تلك المساعدة وعلى الظروف الخاصة التي لا تقع ضمن اختصاص البرامج العادية لمنظومة الأمم المتحدة^(٥٢) ؛

٣ - تؤيد أيضاً التوصيات بأن يكون البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لبلد ما محدود المدة وبانتهائه بعد البعثة الاستعراضية ، وبأن تقدم أية مساعدة باقية من خلال البرامج العادية للمنظومة حينما استمرت الظروف الخاصة التي أدت إلى البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية^(٥٢) ؛

٤ - توصي بالاستمرار في الجهود المبذولة من أجل نقل تنفيذ البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية إلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى ، إذا كان ذلك عملياً ؛

الاستشارية وزيادة الدعم في هذا الصدد ولتسهيل التبادل الحر للمعلومات بشأن الخبرة والتكنولوجيا فيما يتعلق بإنتاج الأغذية وتخزينها وتخزينها ؛

١٥ - تشجع الجهود المبذولة لتحسين إنتاجية صغار المزارعين وبلوغ الحد الأمثل لإمكانات العمالة في المناطق الريفية عن طريق الأخذ ، عند الاقتضاء ، بالتكنولوجيات القائمة على كفاءة الأيدي العاملة ؛

١٦ - تؤكد الحاجة إلى تشجيع اتخاذ إجراءات دولية منسقة لمعالجة المشاكل الطويلة الأجل المتعلقة بمكافحة الآفات المهاجرة ، لاسيما في أفريقيا ، وتطلب إلى المانحين مواصلة إعطاء أولوية عليا لقيام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتنفيذ وتنسيق برامج طوارئ لمكافحة الجنادب والجراد الذي يؤثر في الوقت الراهن على مساحات شاسعة في أفريقيا ، والبقاء على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة في مهلة قصيرة إلى البلدان المتضررة ، عند اللزوم ؛

١٧ - تؤيد إنشاء نظم تحذير مبكر فعّالة واتخاذ ترتيبات وطنية ودون إقليمية وإقليمية في مجال الأمن الغذائي في البلدان النامية لمكافحة حالات طوارئ الأغذية في المستقبل ؛

١٨ - تحث الحكومات على أن تضمن وتعزيز اشتراك المرأة في صياغة وتنفيذ السياسات والخطط والمشاريع الوطنية في مجال الأغذية بالنظر إلى الأهمية الممنوحة للأغذية والدور المعترف به للمزارعات في إنتاج الأغذية وتسويقها وتغذية الأسرة ، وبالنظر إلى توافق الآراء الذي تحقق بشأن الاستراتيجيات التطلعية من أجل النهوض بالمرأة^(٥٠) ؛

١٩ - تدعو مجلس الأغذية العالمي إلى القيام ، في حدود ولايته ، بما يلي ؛

(أ) تقييم أثر سياسات التكيف الاقتصادي في البلدان النامية على مستويات التغذية لدى الفئات ذات الدخل المنخفض ، والعمل ، عند اللزوم ، على اقتراح التدابير العلاجية في هذا المجال ، بما في ذلك طرق تنشيط الإمداد بالموارد لتخفيف معاناة هذه الفئات ؛

(ب) تقييم أثر الحالة الراهنة للتجارة الزراعية من جميع جوانبها ومواصلة الاهتمام الفعال بتقدم ونتائج المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بقضايا التجارة الزراعية ؛

(٥٠) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، نيروبي ، ١٥ - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منسورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 10 IV. 85 A) . الفصل الأول ، الفرع ألف ، الفقرات ١٧٤ إلى ١٨٨ .

(٥١) A/41/308-E/1986/67

(٥٢) المرجع نفسه ، الفرع الثالث - با .